Mission Permanente
De La
République Arabe Syrienne
Genève

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

بيان

السفير حسام الدين آلا

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

الدورة السبعين للجنة التنفيذية
لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

النقاش العام

* * * * * * * * * * * * *

Statement

Ambassador Hussam Edin Aala

Permanent Representative of the Syrian Arab Republic

to the United Nations Office and other international

organizations in Geneva

The 70th Session of the Executive Committee

for UNHCR

General Debate

Geneva 09/10/2019

السيد الرئيس

اسمح لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن تهنئتك على ترؤس الدورة السبعين للجنة التنفيذية وعن ثقتنا بنجاحكم في قيادة أعمالها بكل ثقة واقتدار، والشكر موصول للمفوض السامي للاجئين على جهوده. ونشكرمفوضية اللاجئين على اختيارها قضية انعدام الجنسية موضوعاً للجزء الرفيع المستوى من أعمال اللجنة التنفيذية ونتطلع لأن تساهم جهودها في الحد من هذه الظاهرة ومن تأثيراتها الإنسانية.

لقد نظمت القوانين والتشريعات الصادرة في الجمهورية العربية السورية مسألة الجنسية وسعت لتلافي الثغرات المؤدية للوقوع في حالات انعدام الجنسية، فقانون الجنسية في سوريا الذي يعتمد على مبدأ حق الدم في منح الجنسية الأصلية، حدد حالات ثبوت الجنسية السورية الأصلية بموجب حق الدم وحالات ثبوتها بموجب حق الإقليم ولم يترك مجالاً لانعدام الجنسية للولادات الحاصلة على الأراضي السورية ولولادات السوريين خارج الأراضي السورية. وفي الوقت الراهن تشكل بعض الحالات المتصلة بأطفال الإرهابيين الأجانب، الموجودين في المخيمات في شمال شرق سوريا، والذين يواجهون مخاطر انعدام الجنسية نتيجة تهرب الدول التي ينتمون إليها من تحمل مسؤولياتها عبر استعادتهم وإعادة تأهيلهم لمتابعة حياتهم ضمن مجتمعاتهم التي ينتمون إليها، مصدر قلق جدي. وتشدد سوريا على أهمية ألا تتخذ هذه الدول من سحب الجنسية وسيلة للتخلص من عبئ عائلات هؤلاء الأطفال وأمهاتهم وتركهم في حالة فراغ قانوني بعد أن غضت تلك الدول النظر وتواطئت مع من فتح الأبواب أمام قدوم الإرهابيين الأجانب إلى سوريا للقتال في صفوف المجموعات الإرهابية من داعش وجبهة النصرة وغيرها من تنظيمات القاعدة.

السيد الرئيس

تشاطر سوريا المفوض السامي مشاغله إزاء الضغوط والتحديات المتصاعدة التي تكتنف أوضاع النزوح القسري في العالم، وتشدد في الوقت نفسه على أهمية التمسك بالمعايير والمبادئ الناظمة لعمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في مواجهة تلك التحديات والضغوط ضماناً للنأي بها عن التسييس. إن مواجهة

الأسباب الجذرية للنزوح القسري هي السبيل الأمثل لوقف المعاناة وإتاحة الظروف المناسبة لعودة الناس إلى بلدانهم ومناطق سكنهم الأصلية. ومع اختلاف الظروف المؤدية للنزوح من منطقة إلى أخرى، فإن محاولات العبث باستقرار الدول واستهداف مؤسساتها الوطنية وحكوماتها الشرعية يظل سمة مشتركة وسبباً للعديد من الأزمات الإنسانية ولحركة النزوح القسري التي شهدها العالم خلال السنوات القليلة الماضية. ويؤسفنا أن تستمر الإستجابة الدولية لتلك الأوضاع الإنسانية أسيرة مقاربات سياسية ومعايير مزدوجة. ففي منطقتنا، حيث تستمر مأساة النزوح القسري لملايين اللاجئين الفلسطينيين منذ 70 عاماً بالتزامن مع محاولات حرمانهم من حقهم في العودة، لاتزال الأعمال العدوانية والإحتلال الأجنبي والإرهاب الموجه من الخارج والتوسع في اللجوء إلى فرض الإجراءات القسرية الأحادية عوامل أساسية للأزمات الإنسانية التي تشهدها المنطقة، لكن هذه العوامل لا تزال غائبة عن التقارير الأممية، بما فيها تقارير المفوض السامي لشؤون اللاجئين، المفترض أن تتعامل مع تلك الأزمات ومع مسبباتها. وفي الجمهورية العربية السورية لا تزال حرب الإرهاب التكفيري الذي ترعاه دول لخدمة مآربها، وحرب الإرهاب الإقتصادي المتمثل بالحصار الإقتصادي والإجراءات القسرية الأحادية التي تطال الدواء والمعدات الطبية ووقود التدفئة وحليب الأطفال، أهم العوامل الرئيسية للمعاناة الإنسانية ولنزوح السوريين، وهي عوامل لن يساهم تجاهلها في إنهاء تلك المعاناة. لقد بذلت الدولة السورية جهوداً جبارة لتحسين الوضع الإنساني، وهي تركز اليوم على إعادة المهجرين وتأمين احتياجاتهم الأساسية وإعادة بناء ما دمره الإرهاب، وقطعت خطوات لا بأس بها في هذا الإتجاه رغم الحصار الإقتصادي المفروض عليها. ومع نجاح الدولة في تحرير غالبية المناطق السورية من الجماعات الإرهابية المسلحة فإن دعم جهود إعادة تأهيل البنى التحتية والمؤسسات الخدمية في تلك المناطق ورفع التدابير القسرية الأحادية هو المدخل الصحيح لتأمين الظروف الملائمة لتسهيل عودة المهجرين قسراً إلى مناطقهم. وتحذر سوريا من المناورات السياسية التركية التي تتاجر بمعاناة اللاجئين ومن استخدامهم كورقة ضغط تارة لمقايضتهم بمكاسب سياسية واقتصادية أو للتذرع بعودتهم تارة أخرى لتبرير إقامة ما يسمى بمناطق آمنة داخل الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية، وذلك في انتهاك

صريح للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتنفيذاً لأطماع توسيعية في الأراضي السورية من شأنها توجيه ضربة حاسمة للعملية السياسية برمتها.

السيد الرئيس

إن إعادة الاستقرار والحياة الطبيعية إلى الكثير من المناطق السورية بعد نجاح القوات المسلحة السورية في القضاء على الإرهاب، مكن مليون وتسعمائة ألف مواطن سوري من العودة الطوعية إلى وطنهم ومناطقهم التي هجروا منها، بينهم مليون وثلاثمائة ألف نازح داخل سوريا وستمائة ألف مهجر خارجها. وقد عاد خلال شهر آب الماضي وحده 28 ألف من المهجرين خارج سوريا إلى مناطقهم الأصلية. كما سهلت الدولة السورية عودة حوالي ثلاثين ألفاً من قاطني مخيم الركبان إلى مدنهم وقراهم، والعمل جار بالتعاون مع الأمم المتحدة لاستكمال خروج من تبقى منهم. وبالتوازي مع هذه الجهود أكدت الحكومة السورية تكراراً أن الأبواب مفتوحة أمام عودة جميع السوريين المهجرين خارجها بطريقة طوعية تحفظ كرامتهم وأمانهم. وأصدرت وعدلت القوانين والمراسيم ذات الصلة لهذا الهدف، وأعفت المتأخرين من المهجرين لأسباب مختلفة داخل أوخارج سوريا في تسجيل واقعات الاحوال المدنية من أية رسم أو غرامة، وسهلت إصدار وثائقهم الرسمية في السفارات. وفي الوقت الذي تتوقع فيه الحكومة السورية تعاون المنظمات الدولية ومساهمتها في توفير متطلبات عودة المهجرين والتوجه نحو البرامج الإنمائية الطابع، فإن جهودها ونداءاتها المتكررة لعودة مواطنيها لا تزال تواجه بعرقلة من دول وأطراف دولية تضع شروطاً وذرائع واهية لمنع عودتهم وتستخدم موضوع اللاجئين لتنفيذ أجندات مبيتة معروفة تتلاعب بمعاناتهم الإنسانية. وفي هذا الإطار تجدد سوريا دعوتها لمفوضية اللاجئين لتبني مبادرات ومواقف تبني على الحقائق وتساهم في التشجيع على عودة اللاجئين إلى بلادهم باعتباره الخيار الأمثل لوضع حد لمعاناتهم الإنسانية.

ختاماً، إن دعم تهيئة الظروف في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين بأمان وكرامة هو أحد الأهداف التي تبناها الميثاق العالمي للاجئين، ومن شأن الإلتزام بتنفيذ هذا التعهد الإسهام في تنفيذ حل العودة الطوعية بشكل إيجابي بإعتباره الحل المفضل والأكثر واقعية. وتأمل سوريا بأن يكون المنتدى العالمي حول اللاجئين المزمع عقده في كانون الأول من العام الحالي مناسبة للتعامل الموضوعي وغير

المسيس مع تحديات النزوح القسري وأن لايتحول إلى مناسبة أخرى للإستعراض السياسي الذي لا يخدم قضية اللاجئين بقدر ما يخدم أجندات دول بعينها.

Mr. President

Allow me to begin my statement by congratulating you on chairing the 70th Session of the Executive Committee and to express our confidence of your success in leading its work with all confidence and competence, and we thank the High Commissioner for Refugees for his efforts. And we thank UNHCR for choosing the issue of statelessness as the subject of the high-level part of the Executive Committee's session and look forward for its efforts contributing to the reduction of this phenomenon and its humanitarian impacts.

Laws and legislation issued in the Syrian Arab Republic have regulated the issue of nationality and sought to avoid loopholes leading to statelessness. The Nationality Act in Syria, which is based on the principle of the right of blood to grant original citizenship, has identified proven cases of original Syrian nationality according to the blood right, and identified proven cases according to the territory right, and left no room for statelessness of births on Syrian territory and of births of Syrians outside Syrian territory. At present, some cases related to children of foreign terrorists, who are in camps in north-eastern Syria, who are facing the risk of statelessness as a result of the evasion of the states they belong to from their responsibilities of restoring and rehabilitating them to pursue their lives within their communities they belong to, represent a serious concern for us. Syria stresses the importance that these countries should not take from the act of withdrawal/dropping/stripping citizenship as a way for getting rid of the burden of the families of those children and their mothers and for leaving them in a legal vacuum, after turning a blind eye and colluding with those who opened the doors for the arrival of foreign terrorists to Syria to fight among the terrorist groups of ISIS and Al-Nusra Front and other al-Qaeda organizations.

Mr. President

Syria shares the High Commissioner's concerns about the escalating pressures and challenges relating to the situation of forced displacement in the world, and stresses the importance of adhering to the standards and principles governing the work of UN humanitarian agencies to face these challenges and pressures to ensure their distance

from politicization. Addressing the root causes of forced displacement is the best way to stop the suffering and provide the proper conditions for people to return to their countries and areas of origin. With different circumstances leading to displacement from one region to another, attempts to tamper with the stability of states and target their national institutions and legitimate governments remain a common feature and a cause of many humanitarian crises and the movement of forced displacement witnessed by the world over the past few years. We regret that the international response to these humanitarian situations continues to be held captive by political approaches and double standards. In our region, where the tragedy of forced displacement of millions of Palestinian refugees continues for 70 years in conjunction with attempts to deny them their right to return. Acts of aggression, foreign occupation and foreign-directed terrorism and the expansion in the use of unilateral coercive measures continue to be essential factors of the humanitarian crises in the region, but these factors remain absent from UN reports, including those of the High Commissioner for Refugees, which are supposed to deal with those crises and their causes. In the Syrian Arab Republic, the takfirist terrorism war sponsored by states to serve their purposes, and the war of economic terrorism, represented by the economic blockade and unilateral coercive measures affecting medicine, medical equipment, heating fuel and infant formula, remain the main factors for the human suffering and displacement of Syrians, the ignorance of these factors will not contribute to ending that suffering.

The Syrian State has made great efforts to improve the humanitarian situation, and is now focusing on returning the displaced, securing their basic needs and rebuilding what has been destroyed by terrorism, and has made significant strides in this direction despite the economic blockade imposed on it.

With the success of the state in liberating most of the Syrian areas from armed terrorist groups, supporting the efforts to rehabilitate infrastructure and service institutions in those areas and to lift unilateral coercive measures is the right way to ensure the appropriate conditions to facilitate the return of the forced displaced persons to their areas. Syria warns against the Turkish political maneuvers that

trade in the suffering of refugees and use them as a pressure card to trade them for political and economic gains or again to invoke the issue of their return to justify the establishment of so-called safe areas inside Syrian territory without the consent of the Syrian government, in clear violation of International law and UN Charter and implementation of the expansive ambitions in the Syrian territory which can direct a vital blow to the political process as whole.

Mr. President

The restoration of stability and normalcy to many Syrian areas after the Syrian armed forces success in eliminating terrorism has enabled 1.9 million Syrian citizens to return voluntarily to their homeland and areas from which they have been displaced, including 1.3 million internally displaced and 600,000 displaced outside Syria. Last August alone, 28,000 Syrian displaced outside Syria returned to their areas of origin. The Syrian state has also facilitated the return of some 30,000 residents of Al-Rukban camp to their towns and villages, and work is under way with the United Nations to complete the evacuation of the remaining ones. In parallel with these efforts, the Syrian Government has repeatedly stressed that the doors are open for the return of all Syrians displaced outside Syria in a voluntary manner that preserves their dignity and safety. the Syrian Government issued and amended the relevant laws and decrees for this purpose, exempted those displace outside or inside Syria who are late in registering their civil status for various reasons of any fee or fine, and facilitated the issuance of their official documents from embassies.

While the Syrian Government expects from international organizations cooperation and contribution in providing the requirements for the return of displaced persons, and to head towards development programs, its efforts and repeated calls for the return of its citizens continue to be hampered by states and international parties that are setting flimsy conditions and pretexts to prevent their return. They use the issue of refugees to carry out well-known overnight agendas that manipulate the refugees human suffering. In this context, Syria renews its call for UNHCR to adopt initiatives and attitudes based on facts and to contribute in the encouragement of the return of

refugees to their country as it is the best option to end their humanitarian suffering.

In conclusion, supporting the creation of conditions in countries of origin to ensure the safe and dignified return of refugees is one of the objectives adopted by the Global Compact on Refugee, and the commitment to implement this pledge will contribute to the positive implementation of the voluntary return solution as the preferred and most realistic solution. Syria hopes that the Global Forum on Refugees to be held in December this year will be an occasion for substantive and non-politicized engagement with regards to the challenges of forced displacement and that it will not become another occasion for a political parade that does not serve the refugee issue as much as the agendas of certain countries.